

**العدالة الدولية  
و حتمية سقوط منطبق القوة**

د. سمير الخليب\*

لا شك في أن مفهوم العدالة متشعب ومتعدد الجوانب من حيث الأهمية والنوعية ويهدف إلى خلق نوع من المساواة بين أبناء الشعب الواحد في ظل قانون يطبق على الجميع، لأن سلوك الناس يحدهه تطبيق القانون.

إن أول مقومات هذه العدالة ألا يكون أحد فوقها ولا تستثنى أحد، وتعتبر العدالة من أهم المعايير والمقاييس في تقييم تطور المجتمعات على مختلف أشكالها وانظمتها السياسية الاقتصادية والاجتماعية، ويعتبر غياب العدالة من أخطر الأمور التي تهدد الأمن والأمن الاجتماعي بين الناس، وإذا كان من واجب الحكومات العمل على تحقيق العدالة بما يضمن للأفراد العيش الكريم والحياة الراقية، فإن من واجب المجتمع الدولي أن يسعى إلى تحقيق العدالة الدولية وملاحقة كل من يدعم الإرهاب، لأنه العدو الأكبر للإنسانية.

عندما نتحدث نحن العرب عن الإرهاب والعدالة لابد من التوقف ملياً عند الولايات المتحدة الأميركية، باعتبارها خرجت من الحرب العالمية الثانية محتفظة ببنيتها التحتية سليمة معافاة. فهي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي وأول دولة امتلكت الأسلحة النووية ودولة مؤسدة لحلف شمال الأطلسي ويقوم ما تتفقه على جيشها 30 في المئة من الإنفاق العسكري العالمي، إضافة إلى قوتها الاقتصادية والسياسية والثقافية مما يجعلها دولة تمتلك قانضاً من القوة تسيطر فيه منذ عام 1945 على منظمة الأمم المتحدة وتتحكم بقراراتها المتعلقة بالفضايا ونقاط التوتر والزعات العالمية بعيداً عن القانون الدولي والضوابط الأخلاقية، أضف إلى أنها هي من تصنف الإرهاب والإرهابيين دولاً وجماعات وأفراداً في الوقت الذي مارست فيه هي وقاعدتها الرئيسية في المنطقة (إسرائيل) أسوأ أنواع الإرهاب في العالم.

فإذا كان الإرهاب يعرف أنه عمل يهدف إلى ترويع أي فرد أو جماعة أو دولة بغية تحقيق أهداف معينة، فماذا نقول عن دولة قتلت مئات الآلاف من الفيتناميين واليابانيين والعراقيين والنيكاراغويين والأفغان... وقامت بالكتير من الاعتداءات على عدد من الدول في العالم من دون مبرر أخلاقي، هي تفعل ما تفعل باعتبارها خارج دائرة المحاسبة والعدالة.

دولة تعتبر دولة العراق إلى الكويت عملاً إرهابياً وتدخلاً وحشية، وهذه حقيقة، بينما احتلال «إسرائيل» للفلسطين وإجتياح عاصمة عربية (بيروت) وإيقاع آلاف القتلى عملاً طبيعياً. دولة تعتبر احتلال الجولان وقتل أبناء فلسطين واغتصاب النساء والأطفال في سجن أبو غريب وغوانتاناмо وتغيير الأنظمة الوطنية الرضوخة لسياساتها بالقوة عملاً طبيعياً، وليس إرهابياً. دولة تقوم بمنظومة غربية كالقطع من دون أن يتجرأ ويعترض عليها أحد وتعتبر كل من ليس معها فهو ضدها، من حرية الفرد أن أميركا وأندائها في الغرب هي من تعطي الأوسمة والشهادات للدول والمنظمات، فكل من يخالف معها، حتى في وجهات النظر، هو إرهابي ويدخل في تصنيفاتها وتنسيباتها الغربية كدول المحرور والشُر والدول المارقة ودول اللوائح السوداء، وجميع المنظمات التي تواجه الاحتلال الصهيوني هي إرهابية، بينما كل إجراء «إسرائيل» من عصابات الهاغانا والمجازر المرتكبة بحق الشعوب العربية وامتلاكها السلاح النووي ليس إرهابياً... فهل تدل هذه المؤشرات على أن هذا الكيان من الدول الداعية إلى السلام العالمي؟! في الوقت الذي يدفع الشعب الإيراني لثمناً غالباً جزاء المعوقات الظالمة، لمجرد الشك في أن إيران تفكر بتصفية السلاح النووي، إنها ثقافة الكابووي عبر التاريخ، فعن أي عدالة نتحدث؟

قد عمل الغرب تاريخياً، وبشكل مستمر على زج الدين في السياسة في منطقتنا من خلال دعمه المستمر للأخوان المسلمين والوقى التكفيرية الظلامية بمختلف سمياتها ومشقاتها من أجل تكفير العلمانيين بغية إيقاف حركة تطور وتقدم هذه المجتمعات التي شهدت بداية نقلة نوعية على الصعد الاقتصادية والاجتماعية، وأطلقت على هؤلاء المتشددين صفة المعارضة الإسلامية أو المعتدلة، باعتبارها تسعى لهمد كل ما يمت للدولة الوطنية والتراث بصفة.

استخدمت الولايات المتحدة عملاءها في المنطقة وعلى رأسهم مشيختا الخليج وورطتهم بدماء شعوب المنطقة ولبن نفاقاً أن تقوم أميركا والغرب بجرّمهم إلى المحاكم بحجة دعمهم للإرهاب عندما تشعر أن دورهم الوظيفي قد انتهى كعادتها من علاقاتها.

إن قرار ترامب يحظر دخول سبع دول إسلامية (العراق – سورية – الصومال – السودان – اليمن – إيران وليبيا) إلى أميركا يثير الدهشة والاستغراب لكل الدراسات والتحقيقات التي أجرتها المعاهد المختصة في الولايات المتحدة أكدت أنه لم يقتل أي مواطن أميركي منذ عقود على يد أحد من هذه الدول التي طالتها القرار وأكثر ما يثير السخرية والجدل حتى في أميركا أن الدول التي يتنم لها منذقو أحداث 11 أيلول 2001 لم يسلمهم القرار (السعودية – الإمارات – مصر) كذلك الأمر بالنسبة إلى أهم الدول التي ينتمي إليها إرهابيو داعش (تونس – المغرب – باكستان – أفغانستان).

لقد اتفرت دول الولايات المتحدة الأميركية بقيادة العالم منذ تفكك الاتحاد السوفياتي وضربت عرض الحائط بكل القوانين والمواثيق الدولية وإهانت الإنسانية والإنسانية، وسحق مفهوم العدالة بكل المقاييس، وركبت أحداثاً كبيرة وخطيرة كي لا تتنازل عن سيادة القطبية الواحدة وأحداث 11 أيلول 2001 شهادة كبار رجال «سي أي أي» والمحللين السياسيين على مستوى العالم كانت صانعة أميركية، لأن الولايات المتحدة بنت عليها الكثير من أجل تبرير حروبها وأعمالها، فهل ستقبل بشريك لقيادة العالم وتخضع للقانون الدولي والعدالة الدولية وتتوقف عن منطبق الجريمة والعدالة السفسطائية التي ترمز بمفهومها الفلسفي إلى مصلحة الأقوى في سن القوانين وفرض سياسة الأمر الواقع ومبدأ الغاية تبرر الوسيلة، من سينسبها العالم تحولاً دراماتيكياً يعني كل هذا التفلت والإستهتار؟

لقد دفع الغرب ثمن تغذيته هذا الإرهاب، وسيدفع الكثير في المستقبل القريب والبعيد، لأن هذا الفكر يكن العداء للحرب ولن تستطيع قياداته المرتبطة بالاستخبارات الغربية أن تسيطر على أفراد أو توقف مدّه وإجرامه، مهما اتخذت من إجراءات وقائية، ففشل المعين لا يقم ولا يلوّخر ويطايع السُمّ لا بد أن يتدفقه، ومنطق الأشياء أن تنتصر العدالة مهما تعاطفت قوى الشر.

\*عضو مجلس الشعب السوري

**لافروف: استراتيجية ترامب الجديدة في أفغانستان «عقيمة»  
وتنافي النهج الذي تم إقراره في مجلس الأمن**



اعتبر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف أمس، أن الاستراتيجية الجديدة للرئيس الأميركي دونالد ترامب في أفغانستان عقيمة، ويرى أنها تقوم خصوصاً على «استخدام القوة».

وقال لافروف: «تأسف كون هذه الاستراتيجية الجديدة التي أعلنتها واشنطن تقوم خصوصاً على وسائل استخدام القوة»، مضيفاً «نحن واثقون بأن هذا النهج عقيم».

وأضاف: «أن موسكو تأمل في تلقي إيضاحات من واشنطن، بشأن إعلان الأخيرة عن إمكانية إجراء اتصالات مع طالبان من دون شروط مسبقة».

وأوضح لافروف خلال مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الكمبودي أن الاستراتيجية الجديدة حول أفغانستان التي أعلنتها واشنطن قبل أيام، تتضخم «موقفاً لافتاً للنظر من العلاقات مع طالبان».

وإعاد الوزير الروسي إلى الاتهام المطرقة سببين: هما «ضرورة حل مسائل عملية تؤثر على أمن المواطنين الروس والمؤسسات الروسية في أفغانستان، وضرورة حلّ طالبان على الحصار مع المواطنين الروس والمؤسسات الروسية في أفغانستان، وضرورة حثّ طالبان على الحصار مع السلطات على أساس المعايير التي حددها مجلس الأمن الدولي».

وذكر بأن مجلس الأمن قد أصدر قراراً ب«موافقة الحكومة الأفغانية» يؤكد أنه على طالبان «الوفاء ب3 شروط للمسؤول على حق الجسولن إلى طاولة المفاوضات». وتشتمل الشروط الثلاثة في «فك الارتباط بالإرهابيين، وبناء العتف، والتأكيد على احترام الدستور الأفغاني».

وتشدد لافروف على أن «موسكو في اتصالاتها مع طالبان تتطلع إلى أفغانستان

**طهران ترحب بعودة السفير القطري؛ خطوة منطقية وإيجابية**



بدوره، أخذ قائد القوات الأميركية في أفغانستان الجنرال جون نيكولسون على روسيا في شباط أنها تمنح طالبان «النفوذ والشرعية»، ما يتنافى وخطط الحلف الأطلسي لهذا البلد.

في السياق نفسه، قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، في مؤتمر صحفي، أمس، إن «الجانب الروسي رفض أكثر من مرة كل الاتهامات الموجهة إليه بهذا الشأن وطالب الشركاء الأميركيين بتقديم أدلة».

وأكدت الدبلوماسية الروسية «عدم وجود أي أدلة»، قائلة: «مثل هذه التصريحات، لا تساعد على إقامة تعاون فعال بين بلدنا على المسار الأفغاني، ونعلن من جديد أننا لا نقدم أي دعم إلى حركة طالبان».

قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية بهرام قاسمي أمس، إن «طهران ترحب بعودة سفير قطر وترى أنها خطوة منطقية وإيجابية»، مشيراً إلى أن «طهران مستعدة دائماً لروابط أفضل مع جيرانها في إطار الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة».

ولفت قاسمي إلى أن «سياسة بلاده الثابتة والمبندية هي تعزيز العلاقات مع دول الجوار وطهران».

وأضاف قاسمي «إيران ترى أن توفير الأمن والاستقرار وتعزيز العلاقات الاقتصادية يكون بتطبيع العلاقات وتعزيزها بين دول المنطقة وعدم تدخل القوى الدولية فيها»، مشيراً إلى أن بلاده مستعدة لـ «بذل الجهود السياسية اللازمة لحل المشكلات بين دول المنطقة وتعزيز علاقاتها مع بعضها».

قاسمي شدّد على أن «المنطقة بحاجة إلى تعاون جماعي يتجاوز الخلافات ويوجد الأرضيات اللازمة للحوار والتنسيق بين الدول»، مضيفاً أن «إيران ترحب بأي خطوة بنائة إيجابية لدول الجوار لتحسين العلاقات وتعزيزها».

وكانت الدوحة أعلنت أن سفيرها سعودي إلى طهران، مؤكدة «تطلعها إلى تعزيز العلاقات الثنائية مع إيران في المجالات كافة».

**جونسون يصل بنغازي ل لقاء حفتر  
ويعد بمساعدة حكومة الوفاق**

يوصل وزير الخارجية البريطاني بوريس جونسون جولته الليبية، إذ وصل أمس إلى مطار بنين في مدينة بنغازي، حيث سيعقد اجتماعاً مع قائد الجيش الوطني الليبي المشير خليفة حفتر.

وقام جونسون خلال الساعات الـ18 الماضية بجولة في غرب ليبيا، زار في إطارها العاصمة طرابلس ومدينة صبراتة، وعقد لقاءات مع كبار المسؤولين في حكومة الوفاق الوطني الليبية المعترف بها دولياً، لا سيما رئيس المجلس الرئاسي التابع للحكومة فايز السراج.

وأعلن جونسون من طرابلس أن «لندن قررت تخصيص أكثر من تسعة ملايين جنيه استرليني لحكومة الوفاق لمساعدتها في مكافحة الإرهاب وتهريب البشر».

وأشار رئيس الدبلوماسية البريطانية في أعقاب مفاوضات أجراها مع السراج إلى «أهمية مساعدة ليبيا في حل مشاكلها كدولة تقف في الخط الامامي لمواجهة التحديات التي قد تجلب تداعيات سيئة إلى أوروبا وبريطانيا، خاصة إذا تركزت دون الاهتمام الدولي المطلوب».

وتشمل المساعدات البريطانية الجديدة لطرابلس: «ثلاثة ملايين جنيه لتطهير مدينة سرت من الكالغام والعيوات السامة التي خلفها مسلحو تنظيم داعش، ومليون جنيه لتدريب فرق تفكيك المتفجرات».

كما ستقدم بريطانيا مليون جنيه لإعادة أعمار الهياكل الأساسية بالغة الأهمية وإعادة الخدمات الأساسية، و2.75 مليون جنيه لدعم مشاركة النساء في صنع السلام وإعادة إعمار ليبيا.

إضافة إلى تقديم مساعدات إنسانية إلى اللاجئين وتقدّر قيمة المساعدات التي تعهّد بتقديمها بـ1.29 مليون جنيه.

واقترحت لندن أيضاً «توسيع تعاونها مع المؤسسات الأمنية الليبية، بما فيها خفر السواحل» الذي يتلقى منتسوه تدريباً من قبل الأسطول البريطاني على التعامل مع المهاجرين الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط بحثاً عن الحياة الأفضل في أوروبا.

تجدر الإشارة إلى أن هذه الزيارة هي الثانية التي يقوم بها جونسون إلى ليبيا خلال الأشهر الأربعة الأخيرة، وحذر السراج قبيلها من «إمكانية استغلال عناصر إرهابية لسيل المهاجرين من أجل التسلل إلى الأراضي الأوروبية».

وطالب السراج الحكومة البريطانية بـ«استخدام نفوذها لرفع الحظر الأممي على تصدير الأسلحة إلى ليبيا».

وأكّد السراج، أول أمس، أن «حكومة الوفاق تتطلع إلى دعم الحكومة البريطانية، لإلrasاع في رفع الحظر عن تسليح وتجهيز خفر السواحل وحرس الحدود، ليقوموا بمهامهم بطريقة فعالة في مواجهة عصابات الاتجار بالبشر والتهريب بصفة عامة».

وبحسب بيان لحكومة الوفاق الوطني الليبية، فقد «جدد الوزير البريطاني، دعم بريطانيا الكامل لجهود رئيس المجلس الرئاسي لتحقيق توافق بين أطراف المشهد السياسي في ليبيا».

وأوضح رئيس معهد «أنسا» لاستطلاعات الرأي هيرمان بيكرت لصحيفة «بيلد»، الألمانية أن «لا شيء يشير إلى إمكانية تقارب النتائج بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي وتحالف الاتحاد المسيحي الديمقراطي والاتحاد المسيحي الاجتماعي وفي حال لا يبريد الحزب الاشتراكي الديمقراطي المشاركة في غروكو (تحالف حكومي كبير) جديد، يجب أن يتحصّر ليكون في صفوف المعارضة».

وهنا يتساءل الألمان: من سيعتّم من فرض نفسه شريكاً على ميركل؟ «التحالف الكبير» أم الليبراليون في الحزب الديمقراطي الحر؟ هل سيحاول حزب الخضر الدخول في تحالف مع المستشارة؟ وهل دخول حزب «البديل من أجل ألمانيا» إلى مجلس النواب الاتحادي سيعيق تشكيل أقلية نيابية؟

الأمال معلقة على انتخابات 24 أيلول على أنها الموعد الأقرب لإجابة على هذه الأسئلة، وأيضاً فيلجبت انتظار نتائج المفاوضات الحزبية الطويلة. فالأمور معلقة مسبقاً بالخيار الذي سيستخذه الاشتراكيون الديمقراطيون.

موسكو من أن تتحوّل المناورات الكورية الجنوبية الأميركية المشتركة، الجارية حالياً في منطقة شبه الجزيرة الكورية، إلى حرب حقيقية في أية لحظة.

في حين حذر الرئيس الكوري الجنوبي، مون جاي ان، جارتها الشمالية من استخدام تلك التدريبات ذرية لتأجيج «دوامة» التوتر في شبه الجزيرة.

على صعيد آخر، أعلن اتحاد الوكالات السياحية في روسيا، أمس، عن «افتتاح أول وكالة للسياحة والسفر إلى كوريا الشمالية، والمرخصة لها بالعمل لدى السلطات في بيونغ يانغ».

وأوضح رئيس اتحاد الوكالات السياحية الروسية، سيرغي غولوف، في مؤتمر صحفي مكرس لدخول وكالة «KOREAN» السياحية السوق الروسية، أن «هذه الشركة التي تأسست عام 2017 متخصصة في تنظيم رحلات السفر إلى كوريا الشمالية وستعمل بدعم من سفارة بيونغ يانغ في روسيا».

بدوره، قال مستشار السفارة الكورية الشمالية لدى روسيا، كيم سين هون، «إن بلادهم ستضمن سلامة السياح الروس المتبعين للقانون على أراضي كوريا الشمالية».

وتشدّد المسؤول الكوري الشمالي على أن «قدرات كوريا الشمالية النووية تضمن الأمن والسلم في شبه الجزيرة الكورية بشكل تام».

وأضاف أن «كوريا الشمالية تعترم تطوير العلاقات السياحية مع روسيا بنشاط»، مؤكداً في هذا السياق أن «بيونغ يانغ ستسهل إجراءات إصدار تأشيرات الدخول للمواطنين الروس وستقلص فترة الانتظار من أسبوعين أو ثلاثة أسابيع إلى 3-5 أيام».

**البناء**



مراقبة المجال الجوي من أجل ضمان سلامة الطيران في المنطقة».

جدير بالذكر أن الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية عن الدفاع عن جزر بالا التي لا تمتلك قوات مسلحة خاصة بها.

وتقع جزر بالاو على بعد 1300 كيلومتر من جزيرة غوام التي مهدت بيونغ يانغ، في وقت سابق، بضمها في 4 صواريخ باليستية متوسطة المدى من طراز «هاوسونغ-12» - باتجاه الجزيرة.

في ما هدد الرئيس الأميركي دونالد ترامب يرد عنيف على كوريا الشمالية إذا استهدفت جزيرة غوام، ويذكر أن كوريا الشمالية اختبرت، في تموز الماضي، بنجاح صاروخاً باليستياً عبراً للقارات، وبعد ذلك فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات جديدة ضدها. وأقبع ذلك تبادل تصريحات نابذة وشديدة الهجة بين بيونغ يانغ وواشنطن، ما أدى إلى تصاعد التوتر في شبه الجزيرة الكورية.

وهذت كوريا الشمالية بإطلاق صاروخ بالستية باتجاه المياه الإقليمية لجزيرة غوام في المحيط الهادي، التي تستضيف قاعدة أندرسن الجوية وقاعدة «أبرا - هاربور» البحرية الأميركيةين.

وتوعّد الرئيس الأميركي دونالد ترامب كوريا الشمالية «بريد لا مثيل له أبداً إذا شنت أي هجوم باتجاه غوام»، ثم اختار قادة الليبيين تخفيف لهجة وحدة تصريحاتهم، فأعلن كيم جونغ أون أنه مستعد للنظر لبعض الوقت في سلوك الولايات المتحدة، وأيّد ترامب هذا البيان.

وبعدت الولايات المتحدة، يوم الإثنين، مشاورات مشتركة لمدة عشرة أيام مع الجزيرة الجنوبية تحت اسم (يو إف جي)، تعثرها كوريا الشمالية بميثاق برفوة لصراع مسلح محتمل، وتقول إنها تزيد من توتر الأوضاع وتعيد تصعيد الموقف.

وحذرت بيونغ يانغ الولايات المتحدة من أنها «تصّب الزيت على النار» من خلال هذه المناورات العسكرية.

وعتبر سفير كوريا الشمالية في

**ألمانيا تنتخب بعد شهر واحد . . «ميركل أو ميركل؟»**

كتبت صحيفة «دي فيلت» الألمانية هذا الأسبوع بأسف «ليس هناك أي رغبة في التغيير. الألمان بخير إلى حدّ عدم تطویر أي شعور بالاستياء الحقيقي تجاه الحكومة».

ويبدو أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي تقوم بجولة تشمل خمسين مدينة حتى 24 أيلول، لديها التحليل النوعي الواضح وتطرّح نفسها كـ«ضامنة للاستقرار»، في عالم الإزمات وفي وجه الصدمات الانتخابية التي تملّت ببريكست وفوز الرئيس الأميركي «دونالد ترامب».

وتكرّم ميركل القول إنه «رغم 12 عاماً في الحكم، ما زالت حاسمة وفوز الرئيس الأميركي «دونالد ترامب».

السيسي الديمقراطي في ألمانيا».

يذكر أن عنوان البرنامج الحوار السياسي الرئيسي «ميركل أو ميركل... ألا تملك ألمانيا إلا هذا الخيار»، والذي سيعكس الأحد المقبل الأجواء قبل شهر من الانتخابات التشريعية التي تلطم المستشارة الألمانية من خلالها إلى الفوز بولاية رابعة.

في ما تتكرر استطلاعات الرأي وتشابهه، فهي تظهر أن بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي برئاسة مارتن شولتس الذي يبرّج فوزاً بما بين 22 و25 في المئة من الأصوات، والتحالف المحافظ الذي يضمّ الاتحاد المسيحي الاجتماعي والاتحاد المسيحي الديمقراطي (تنتمي إليه ميركل - بين 38

و40 في المئة من الأصوات)، فأرقاً يبلغ 14 إلى 18 نقطة، وهي أرقام مشابهة لنتائج عام 2013.

في حين بنوي منافس ميركل رئيس الكتلة البرلمانية للحزب الاشتراكي الديمقراطي توماس أوربمان «الاستمرار في المعركة حتى اللحظة الأخيرة»، وأشار لصحيفة إقليمية إلى أن «مارتن شولتس يتحدث مع الناس فهو يملك موقفاً واضحاً وبلغته واضحة وتوجّها واضحا».

وأضاف «بدأت الإرقام بالارتفاع، فالحزب الاشتراكي الديمقراطي بحاجة إلى 30 في المئة من الأصوات ومع شولتس يمكن تحقيق ذلك».

وتتوقع الدراسة الأخيرة التي أجراها معهد ينسباخ للحزب الاشتراكي الديمقراطي، إذ إن 46 في المئة من الذين شاركوا في الدراسة لم يحسموا قرارهم بعد، وهذه النسبة أعلى بسبع نقاط مقارنة بالفرة ذاتها من عام 2013.

ويبني الحزب الاشتراكي الديمقراطي نزع الانتصار من الاتحاد المسيحي الديمقراطي، حليفه في «التحالف الكبير» (غروكو) الحاكم. وهو يسعى إلى إقناع الناخبين عبر تركيز حملته على الفروقات الاجتماعية وعلى هيبه مارتن شولتس المعروف بأنه «إنساني أكثر من ميركل».

وقال شولتس خلال اجتماع عقد الثلاثاء في مدينة بريمن

الالمانية «على عكس ما تقول ميركل، هناك دائماً بديل». ولا توجّه ميركل، من جهتها، أي كلمة إلى منافسها.

الجدير بالذكر أن الاشتراكيين الديمقراطيون يجهون «معصلة»، وهي كيف يمكن التمايز عن المستشارة التي يتحالفون معها في الحكومة من دون إنكار أدانهم الاقتصادي الضعيف؟

ولا يملك الحزب مأخذ على الجوانب المفيضة للجدل في ولاية ميركل الأخيرة، إنما كان مؤيداً لاستقبال أكثر من مليون طالب لاجئ منذ 2015، بالإضافة إلى أن الاشتراكيين الديمقراطيين «متورطون» جميعهم في فضيحة «إنباعات الفخر لحركات الشباب».

ويقول شولتس الرئيس السابق للبرلمان الأوروبي إن «ألمانيا تكون بخير عندما يكون الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم في الحكومة، إلا أنها يمكن أن تكون أفضل مع مستشار اشتراكي ديموقراطي».

في صعيد آخر، يبدو أن أشرس خصوم المستشارة مصفون، على غرار شعوبوي الحزب اليميني «البديل من أجل ألمانيا» الذي كان يامل قبل أشهر فقط في انتزاع ما يكفي من الأصوات من الاتحاد المسيحي الديمقراطي لإجبار المستشارة على الانسحاب.

وقالت رئيسة لائحة حزب «البديل من أجل ألمانيا» أليس فيدل إن «التقديرات واستطلاعات الرأي الخاصة بالانتخابات

**ألمانيا تنتخب بعد شهر واحد . . «ميركل أو ميركل؟»**

كلام السيد نصرالله عن معارك القلوم الغربي وفجر الجرد وضع تقاطع لا يمكن مجادلتها ولا تجاهلها في النداول

يدون حسم وضع الإرهاب على الجانب الحدودي السوري تتحوّل الانتصارات اللبنانية للجيش أو للقوامة إلى حرب خطوط تماس واستنزاف، فيما استقرار لبنان منوط بتحزير الجانب السوري ولاحياد هتا.

المقاومة التي تخوض الحرب على جانبي الحدود تحمي أمن لبنان واستقراره وما يقوّم به الجيش موضع دعم وتقدير بالتاكيد

ليبنان المعنى بتحزير الجانب السوري من موقع المصلحة الآن معني إذا ذهبنا للحسم العسكري بالتنسيق مع الجيش السوري لأن نقطة الحدود الفاصلة هي قمة بتقاسمها البلدان فكيف حنرّمها ومن يحزرها بدون تنسيق؟

إذا تحلب مسار التفاوض فإن لبنان المعنى بالعسكريين اللبنانيين المخطفين أمامها إما أن يترك المقاومة تفاوض وتضع هذا الهدف من أولوياتها ولايساندنا أحد عندها لماذا تفاوضون، أو أن يفروض حكومة وعدها أي اتفاق لسحب المسلحين داخل سورية يستدعي طلياً رسمياً من سورية بالتنسيق والتعاون.

في الحالتين نحن داهيون لنصر عظيم هو التحرير الثاني والفضل فيه كما في التحرير الأول وفي حرب تموز للجيشين والشعب والمقاومة.

التعليق السياسي